

دورالسياسة المالية في الحد من الركود التضخمي في مصر

د. محمد محمد ابراهيم محمد طريح *

(*) د.محمد محمد ابراهيم محمد طريح : مدرس كلية الدراسات الاسيوية العليا . جامعة الزقازيق

Email : drmohamedtoraih@gmail.com

المستخلص

استهدف البحث الحالية استقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل للسياسة المالية على الركود التضخمي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠ .) وباستخدام أسلوب التكامل المشترك المبني على منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصل البحث إلى وجود تأثير سلبي كبير للسياسة المالية على الركود التضخمي بمصر في الأجلين الطويل والقصير، فاتجاه الدولة إلى دعم استخدام أدوات السياسة المالية كالإنفاق العام والإيراد العام والضرائب سيؤدي لإنخفاض الركود التضخمي _ والمتمثل في كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ٣.٥%، كما أن تأثير السياسة المالية على البطالة أكبر نسبياً في الأجل الطويل ٣.٢% في الأجل القصير من التضخم، وأخيراً أظهر البحث تأثير عدد من المتغيرات على الركود التضخمي بخلاف السياسة المالية والتي يجب أخذها في الاعتبار مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والإئتمان الموجه للقطاع الخاص والإنتفاخ التجاري وسعر الصرف؛ والذي يكون لهم نفس التأثير السلبي على الركود التضخمي.

الكلمات الدالة: السياسة المالية، الركود التضخمي، البطالة، التضخم، نموذج ARDI

Abstract

The current research aimed to investigate the long-term dynamic impact of fiscal policy on the inflationary stagnation in Egypt during the period (1991-2020) and by using the co-integration method based on the autoregressive distributed slowing periods (ARDL) method. The research concluded that there is a significant negative impact of fiscal policy on stagnation. Inflation in Egypt in the long and short terms, the state's tendency to support the use of fiscal policy tools such as public spending, public revenue and taxes will lead to a decrease in inflationary stagnation - represented by both the unemployment rate and the inflation rate of 3.5%, and the impact of fiscal policy on unemployment is relatively greater in the long term 3.2 % in the short term of inflation, and finally the research showed the effect of a number of variables on stagflation other than fiscal policy, which must be taken into account, such as foreign direct investment, credit directed to the private sector, trade openness and the exchange rate, which have the same negative impact on stagflation.

Key words: fiscal policy, inflationary stagnation, unemployment, inflation, ARDI model

١ - مقدمة:

السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات التي تعمل كل منها على مجال من المجالات الاقتصادية، كالسياسة المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والسياسة التجارية، على أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات الاقتصادية.

وفي إطار التحول الفكري الذي قدمه كينز لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أعطى للموازنة العامة وبالتالي السياسة المالية بالإضافة إلى السياسة النقدية أهمية محورية في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

وبذلك تحول الأمر من مفهوم التوازن المحاسبي إلى مفهوم آخر هو التوازن الاقتصادي، والذي يعني تحقيق درجة محمودة من استقرار الأسعار في إطار التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والنمو الاقتصادي المتواصل.

ويتضح أنه أصبح مسموحاً للسياسة المالية أن تحدث عجزاً أو فائضاً في الموازنة العامة للدولة طالما كان الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي^(١).

وقد استخدمت الدول النامية العديد من أدوات السياسة المالية التي ساعدتها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والعمل على الإصلاح الاقتصادي في كافة الأنشطة الاقتصادية لديها، وقد كان للإصلاح الاقتصادي العديد من الآثار منها الآثار الإيجابية التي تتمثل في عملية نمو وتطوير القطاع الصناعي الذي يفي باحتياجات المستهلكين ويوجه الفائض منه إلى التصدير ومنها الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي والتي نتج عنها العجز المالي، حيث يلاحظ أن العجز المالي يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي، لأنه يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثل أهداف السياسة المالية في رفع كفاءة تخصيص الموارد ورفع معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق الاستقرار ومواجهة التقلبات الاقتصادية، وبالإضافة إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخل، وبالرغم من إختلاف هذه الأهداف من حيث مضمونها ومن حيث نطاقها في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، نتيجة إختلاف طبيعة النظام الاقتصادي السائد، حيث تستخدم السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية في الدول الرأسمالية، كما تستخدم في خدمة أهداف الخطط الاقتصادية في الدول التي تعتمد على نظام التخطيط المركزي الشامل، وكذلك تستخدم في تمويل

(١) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (الألكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ١٦.

برامج التنمية الاقتصادية وعلاج مشكلات التخلف الاقتصادي والنهوض بمستوى المعيشة ورعاية أصحاب الدخل المحدودة في الدول النامية^(٢).

٢ - مشكلة البحث:

تعاني معظم الدول النامية ومنها مصر من نقص الموارد المالية اللازمة لتمويل برامج التنمية، ولحد من هذه المشكلة تلجأ هذه الدول إلي الاقتراض الخارجي، أو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، أو المحلية، أو فرض المزيد من الضرائب.

ومن ثم فهناك دور محوري للسياسات المالية التي إتبعتها معظم الدول النامية لتنظيم كل من الإيرادات والنفقات العامة وكافة الأنشطة الاقتصادية التي تسهم بدورها في التنمية الاقتصادية، وذلك من بداية استقلال هذه الدول عن الاستعمار الغربي، وقد ينتج عن استخدام أدوات السياسة المالية العديد من الآثار الإيجابية أو السلبية علي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

"هل هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية والركود التضخمي في مصر؟"

٣ - أهداف البحث:

يسعي البحث إلى بيان أثر السياسة المالية علي مشكلة الركود التضخمي في مصر، وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- أ- بيان مفهوم السياسة المالية وأهم أهدافها.
- ب- بيان أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة من قبل الحكومة المصرية.
- ج- بيان تطور حجم الإنفاق العام والإيراد العام وعجز الميزانية وحجم التضخم والبطالة في مصر.

- د- التعرف على أسباب تزايد الإنفاق الحكومي في مصر.
- هـ- التعرف على معوقات ترشيد الإنفاق الحكومي في مصر.
- و- بيان مظاهر وأسباب وآليات ترشيد الإنفاق الحكومي في مصر.

(١) محمد عبد البديع، الإعفاءات الضريبية والتراكم الرأسمالي في مصر في الفترة من ١٩٨٤: ١٩٩٤، المؤتمر العلمي السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٥، ص ١.

٤ - أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في أن أدوات السياسة المالية كانت من أهم الأدوات الاقتصادية التي إتخذتها الحكومة المصرية لتنفيذ خطط التنمية منذ تبني سياسة الإصلاح الإقتصادي من بداية تسعينيات القرن الماضي، فتبرز أهمية الإنفاق العام كأحد أدوات السياسة المالية، وأحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، لارتباطه بتطور دور الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات، والتأثير على الطلب الكلي، فالإنفاق العام يؤثر مباشرة على عمليات التكوين الرأسمالي والدخل والاستهلاك^(٣).

كما لا يمكن الاستغناء عن تدخل الدولة كلية في النشاط الاقتصادي في الدول النامية لأمرين، الأول: أن الدول النامية ليس بها البنى أساسية كافية، ويعزف القطاع الخاص عن الاستثمار فيها بسبب ضعف ويطئ العائد منها، والثاني: أن الدول النامية غير مستقرة سياسياً، مما يؤدي بالقطاع الخاص إلى الإحجام عن الاستثمار في ظروف الإضطرابات، وهنا يأتي أهمية دور الدولة.

وعليه ترجع أهمية البحث إلى عدة إعتبارات من أهمها، ما يلي:

أ- محاولة التعرف على مدى فاعلية أدوات السياسة المالية في مصر وتأثيرها على كفاءة الإقتصاد المصري، من خلال دراسة النتائج التي ترتبت على تلك السياسات وتحديد الأنسب منها للإقتصاد المصري، والإبتعاد عن تأثيراتها السلبية على جذب الإستثمارات وخلق الوظائف للوصول إلى السياسة الضريبية المثلى التي تعمل على الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية.

ب- التعرف على طبيعة العلاقة بين السياسة المالية وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، بهدف الوصول إلى مجموعة من النتائج الهامة أمام واضعي السياسة الضريبية في مصر.

ج- توضيح الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة المالية في دعم كفاءة نمو الإقتصاد المصري، من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

د- توضيح الدور الحيوي والفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة المالية في دعم كفاءة نمو الإقتصاد المصري، من خلال مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.

٥ - فرض البحث:

سعى البحث إلى اختبار صحة الفرض التالي:

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية والركود التضخمي في مصر

(٣) ناصر مراد، دور الدولة في ظل العولمة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، مجلة الاقتصادي، عدد ٧، ٢٠١٢، ص ٦٨

٦- حدود البحث:

أ- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على مصر.

ب- الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الفترة ١٩٩١ حتى ٢٠٢٠.

٧- منهج البحث:

استخدم الباحث الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي في الجانب النظري للبحث، كما تم استخدام الأسلوب التحليلي من خلال تحليل البيانات، كما تم استخدام الأساليب الكمية لتقدير العلاقة بين أدوات السياسة المالية وبين الركود التضخمي في مصر، باستخدام النموذج التالي:

$$Y = a_0 + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + a_4X_4 + a_5X_5$$

• (Y) المتغير التابع: الركود التضخمي.

• المتغيرات المستقلة:

X_1 : الإنفاق العام.

X_2 : الإيراد العام.

X_3 : الضرائب.

X_4 : الدين العام.

X_5 : الواردات

١٠- خطة البحث: تم تناول هذا البحث من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للسياسة المالية وتطورها.

المحور الثاني: تطور أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والضرائب) وعجز الموازنة في مصر

المحور الثالث: قياس أثر السياسة المالية علي الركود التضخمي في مصر.

المحور الأول

الإطار النظري للسياسة المالية وتطورها

يقوم علم المالية العامة بدراسة العلاقات الاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بخلق وتوزيع واستخدام الموارد النقدية في سبيل القيام بالخدمات العامة، ويعرف علم المالية العامة بأنه العلم الذي يبحث في كيفية حصول السلطات العامة على الموارد الاقتصادية المختلفة واستخدامها لإشباع الحاجات العامة والآثار الاقتصادية المختلفة الناتجة عن ذلك^(٤).

وعليه سيتم تناول هذا المحور من خلال النقاط الأتية:

١ - مفهوم السياسة المالية:

تتعدد مفاهيم السياسة المالية، ومن أهمها:

المفهوم الأول: السياسة المالية بأنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة^(٥).

المفهوم الثاني: يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية^(٦).

المفهوم الثالث: السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى^(٧).

ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله.

(٤) إبراهيم علي عبد الله، أنور العجامة، مبادئ المالية العامة، (عمان: دار الصفاء، ٢٠٠٠)، ص ٤٦.

(٥) وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨، ص ٤٣١.

(٦) محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (عمان: دار الميسرة، ٢٠٠٠)، ص ١٨٢.

(٧) Philip . A. Klein, 'the Management of Market', Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1993, p.176.

٢- تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي:

١-٢- السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين والطبيين):

تتميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي، ونظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد إهتما بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام (التعليم، الأمن، الحروب) هذا فضلاً عن الإنفاق التمويلي (الإعانات) والتي أقرها كأخذ بنود الإنفاق العام في حين اعتبرها أرسطو عملية تتم بين الأفراد بدافع الحب والصدقة وبدون تدخل من جانب الدولة ولم يتعرض كل من أفلاطون وأرسطو لموضوع الضرائب أو الرسوم^(٨).

وفي إطار فلسفة الفيزيوقراط (PHISOCRATES) الراضة لأفكار التجارين والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحوالتوازن الطبيعي^(٩)، أكد فرانسوا كيناي (FRANCOIS Quesnay) باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي، وضرورة قصر الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد لا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثمّ الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، ومن ثمّ يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، وذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضيف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية^(١٠).

ومما سبق يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

(٨) حدي عبد العظيم، السياسة المالية والتقديرية في الميزان ومقارنة إسلامية، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٦٤.

(٩) عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٥٩-١٦١.

(١٠) جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صفر أحمد صقر، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧)، ص ٨١.

٢-٢- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لم يهتم الاقتصاديون التقليديون كثيراً بالمالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويجب أن يُقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي^(١١).

فقد كانت النظرية المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون ساي للأسواق، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، فقانون ساي للأسواق، والذي عادة ما يُصاغ في العبارة الشهيرة "العرض يخلق الطلب المساوي له"^(١٢) وجوهر قانون ساي هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ما يضمن له دائماً ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي يتم عنده استغلال كل طاقته الإنتاجية، بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائياً إلى التوازن المستقر عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، وتفسير ذلك أن عبارة قانون ساي تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأى زيادة في الإنتاج (العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي، ولما كانت النقود في تفكيرهم وسيط للتبادل ليس إلا، وبالتالي ليس هناك مبرر لاحتفاظ الأفراد بها، فأى زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، وبالتالي كل زيادة في الإنتاج سوف تخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق^(١٣).

وهكذا يلاحظ أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية أدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، ومن ثم إحقاق أبلغ الضرر بالاقتصاد الوطني، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية قد هيأت المجال لظهور الأفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

٢-٣- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملتته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر، فإن التطورات الكبيرة السياسية والاقتصادية التي أحاطت بالعالم في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، متمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير

(١١) المرجع السابق، ص ١١٦.

(١٢) عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٩٠.

(١٣) حامد عبد المجيد دراز، دراسة في السياسة المالية، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة)، ص ٤٠.

بعض المعتقدات في الدول الرأسمالية، حيث بدأت الدعوة إلى المزيد من التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية في محاولة للحد من الآثار المترتبة عن هذه الظروف^(١٤).

واقترض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. وركز على مفهوم الطلب الفعال والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل القومي، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد، ومن ثم فإن زيادة الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم التوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل^(١٥).

٣- العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

هناك عوامل سياسية، وإدارية واقتصادية تؤثر في السياسة المالية، كالاتي:

٣-١- العوامل السياسية:

يرجع التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية إلي أن الاقتراع العام من الدخل القومي هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتراع وتحديد توزيعه واستعماله تثير مشكلات سياسية، ويمكن توضيح هذا الأثر المتبادل، كالاتي^(١٦):

أ- تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصاته المالية من الواقع، فقد تكون السلطة السياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية، وخير دليل فسلطة البرلمان واختصاصه المالي تفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الإطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات، ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي يُعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

ب- تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين، الأولى: تأثر البنية السياسية يلاحظ أنّ الطبقة الحاكمة في أيّ وفي أيّ تاريخ تمثل عنصراً هاماً للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية

(١٤) Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), *Fiscal Stress and Public Policy*, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1990, p.13.

(١٥) محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤)، ص ١٧٦.

(١٦) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ص ١٤٣ - ١٤٤.

وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أوحتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

والثانية: تأثير الوقائع السياسية، هوأن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية، لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، ويمكن تتبع تطور السياسة المالية من خلال تطور الظواهر العسكرية، فميلاد الضريبة مثلاً مرتبط بظهور الحملات العسكرية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الحروب عادة تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، وكذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة تحصيل الضرائب.

وتظهر في الوقت المعاصر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعاً مالياً مثل المطالبة بخفض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة.

ج- التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية:

تعد الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جلياً التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحياناً كعامل لدعم البرلمان وأحياناً أخرى عامل لإندثاره.

وأخيراً إن المتتبع للعلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين.

وعليه فإن فعالية السياسة المالية تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول المستعمرة.

٣-٢- العوامل الإدارية:

تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير متبادل فكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، كالتالي:

أ- تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية:

يتمثل تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية، كالتالي:

- تأثير المؤسسات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفراً في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أنّ الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من المركزية^(١٧).

- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تتعدم بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

ب- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

تؤثر السياسة المالية في الكيانات الإدارية تأثيراً مزدوجاً فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية، وذلك كما يلي:

- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

إنّ أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد تدعيماً لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة

(١٧) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ١٧٢.

لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، وفي حالة إنعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى وإن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

إضافة إلى ما سبق يلاحظ كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع لأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أية ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية ولهذا أصبح بفضل اختصاصاته المالية أحد الموظفين الأكثر نفوذا في الدولة.

- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أنّ السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

ومما سبق يتضح أن حياة الهيئات المحلية مكيفة كثيراً بأحوال السياسة المالية، وكذلك فإن هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أنّ كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفاء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية وإلا كان جهازا جامدا ويكون معوقا فعليا لفعالية السياسة المالية وهذا ما نجده في الدول المتخلفة.

وأخيرا يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية في أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه، سريعا في مهامه.

٣-٣- أثر النظام الاقتصادي:

سيتم تناول أثر طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، كالآتي:

أ- السياسة المالية في النظام الرأسمالي:

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تتادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، نتيجة لذلك فإن النفقات العامة لا يمكن أن تغطي إلا بواسطة الاقتطاع الضريبي الذي يتم على الإيرادات الخاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادي للتقليدية أن تعيش فترة من الزمن إلا أن الظروف وتغيرات وتطور دور الدولة بسرعة فلم يعد يقتصر على وظائف وما شابه ذلك، بل تعداه إلى جميع مجالات الحياة الاقتصادية وأصبح حجم تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي ومع التحول الضروري في النظم الضريبية ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة أخرى منها الوظيفة الاقتصادية للضريبة أي أنها أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي مثل العدالة الاجتماعية.

وعليه يمكن القول أن التغيير في النظام الضريبي تعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الإقتصادي^(١٨).

ب- السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

تختلف ما هية وأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في الدول الرأسمالية عنها في الدول النامية، عنها في الدول الاشتراكية، فالسياسة المالية في البلدان الرأسمالية يتوفق دورها على تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي

(١٨) عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٥٠.

تطراً على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تأمين استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل فيما إذا تعرض الاقتصاد إلى تقابلات حادة يعصف بالتوازن الاقتصادي. وأما المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساس لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوباً لإدارة الاقتصاد الوطني أمراً لازماً، كما تتولى الخطة الوطنية مسؤولية الموازنة بين الموارد المادية والموارد الإنسانية (البشرية)، وتوجيه هذه الموارد بين مختلف الأنشطة والمجالات وذلك لتحقيق النمو المتوازن لمختلف فروع الاقتصاد الاشتراكية وهكذا تكون السياسة المالية في هذه الدول أكثر تدخلية وفي نظرهم تكون أكثر إيجابية وتلعب دور أكثر أهمية، وذلك أن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص، ومن ثم يبرز ذلك أهمية إنفاق القطاع العام وكذا إيرادات هذا القطاع في الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وعليه فللسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة، هي^(١٩):

- ✓ المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأنّ الملكية لعناصر الإنتاج للدولة.
 - ✓ كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضاً.
 - ✓ القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية. ومما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة الاقتصاد الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دوراً كبيراً كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائماً بواسطة المصادر الغزيرة والتخطيط الحريص للمصرفات^(٢٠).
- ج- أثر درجة النمو الاقتصادي على سياسة المالية:
- تتعرض الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية هي الأخرى على السياسة المالية، كما يلي:

(١٩) طارق الحاج، المالية العامة، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٣٤.

(٢٠) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ١٩٩.

أولاً: السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هو البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان الناضج من مشاكل واختلالات^(٢١)

- نلاحظ في هذه الدول بشكل عام ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وجود جهاز إنتاجي قوي ومن ذو إنتاجية عالية مما يجعل الطلب الفعال الكلي قاصراً عن عرض السلع والخدمات، كما أن الادخار أكبر من الاستثمار^(٢٢) في حالات الكساد تنتشر في هذه الدول البطالة ويتراجع الإنتاج رغم وجود موارد إنتاجية متعطلة وذلك نتيجة نقص الطلب الكلي عن مستوى التشغيل الكامل، في حين نجد حالة الحروب وحالة الانتعاش أن الطلب الكلي يزداد ليقوى قدرة الاقتصاد على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل فتظهر الاندفاعات التضخمية^(٢٣).

وتهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وتجنبه من ضرائب وما نحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي^(٢٤).

وبيّن كينز في نظريته العامة أن النظرية الكلاسيكية غير قادرة على حل مشاكل البطالة، وأثار الدورات الاقتصادية، التضخم والخلل في الاستقرار الاقتصادي^(٢٥)، وقد ركّز لحل مشكل البطالة والكساد على زيادة الطلب الفعال عن طريق زيادة الاستثمارات الحكومية العامة لملء الفجوة بين الدخل والاستهلاك، وبعد كينزيين علماء اقتصاديين آخرين أن تناقض كينز يظهر في أن

(٢١) عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩)، ص ٣٥٠.

(٢٢) بوشهو لز، تويج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيهة الألفندي وعزة الحسيني، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦)، ص ٢٦٢.

(٢٣) العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، بدون معلومات، ص ١٩٦.

(٢٤) عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، (بيروت: دار النهضة، ١٩٩١)، ص ٣.

(٢٥) نايهانز جورج، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صفر أحمد صفر، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧)، ص ٥١٢.

سياسته في الطلب الفعال ستؤدي إلى توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل ودليل ذلك أن الميل الحدي للاستهلاك في الدول المتقدمة يكون منخفضاً لصالح الميل الحدي للادخار، وعليه فإنَّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في الاستهلاك كما أن زيادة حجم الاستثمار هذا سيؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، وعليه فسيكون هناك قصور في الطلب الكلي يجعل توازن الادخار مع الاستثمار عند مستوى دخل أقل من مستوى التوظيف الكامل^(٢٦).

وبصفة عامة فإنه يمكن القول إجمالاً أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرر فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص ومن ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الإقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

ثانياً: السياسة المالية في الدول النامية:

ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخيرة امتازت بما يلي^(٢٧):

وتدني متوسط دخل الفرد ومنه تدني في الدخل الوطني، عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جداً من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، انخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والامية... الخ.

وتتميز اقتصاديات هذه الدول بضعف وعدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخماً، كما أن الادخار يعاني من انخفاض شديد^(٢٨).

(٢٦) خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (الكويت: شركة كاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ٢٣٢.

(٢٧) طارق الحاج، مرجع سابق، ص ٣٥-٣٦.

(٢٨) العبادي عبد الناصر، مرجع سابق، ص ١٩٦.

وكما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

ولما كان بناء جهاز إنتاجي قوي هو جوهر عملية التنمية يعتمد أساسا على تراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد، فإن تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقة الإنتاجية وأتمويل التنمية الاقتصادية لا بد وأن يحتل المكان الأول بين أهداف السياسة المالية وغيرها من السياسات الاقتصادية في هذه البلدان^(٢٩).

وعليه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تملبه ضرورات التطور الاقتصادي. وللاشارة فإن أدوات السياسة المالية كما جاءت في الفكر الكنزي لا يمكن تطبيقها بسهولة في الدول النامية، لأن الخصائص والظروف والأوضاع الاقتصادية التي تسود في هذه الدول تختلف في تلك التي تسود في الدول الصناعية المتقدمة. ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، ويكاد يتفق الجميع على أهمية السياسة المالية في مواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية عموما بسبب ضخامة المسؤوليات التي يلقيها تدعيم التنمية على عاتق حكومات البلدان النامية، وقصور الجهات الخاصة عن مواجهة التحديات الجسيمة التي تفرض تقدمها، مع ضعف الجهاز النقدي بها وعدم استجابة اقتصادياتها كثيرا لأدوات السياسة النقدية كتغيير سعر الفائدة مثلا.

وإلى جانب تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساس السياسة المالية في البلدان النامية، تهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات

(٢٩) عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (الأسكندرية: مطبعة الرشاد، بدون تاريخ)، ص ٣٢٨.

ومستويات الاستهلاك بين الأفراد. زيادة الإنفاق العام وما يترتب عليه من تشغيل للطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، وتقديم الإعفاءات الضريبية في سبيل تشجيع القطاع الخاص للدخول في العملية الإنتاجية بما يتوفر لديه من أموال، كل هذه الإجراءات بلا شك تساعد في أحداث التنمية الاقتصادية، كما أنها تلعب دورا كبيرا في السيطرة على حدة التقلبات الاقتصادية التي قد تحدث وتؤثر في عملية التنمية وتعرقل مسارها.

ونخلص مما سبق أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا لتطور البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

٤- أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة، والمتمثلة في الآتي:

٤-١- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

الاستقرار الاقتصادي: هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، وتقادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما^(٣٠). وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الراج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. وبالنظر إلى أسباب التقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي يمكن إرجاعها إلى حالتين، ومع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة^(٣١):

(٣٠) سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، (الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، ١٩٩٣)، ص ١٦٢.

(٣١) JOHNSON, Harry Gordon, "On Economic and society", Chicago, University of Chicago, Bress, 1995, p.240.

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي:

أ- عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة):

يتم علاج ذلك عن طريق^(٣٢):

✓ خفض الضرائب.

✓ زيادة الإنفاق العام.

ب- زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض:

يتم علاج ذلك عن طريق^(٣٣):

✓ زيادة الضرائب.

✓ خفض النفقات العامة.

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:

إذ تمارس نقابات العمال وخاصة في الدول المتقدمة ضغوطا كبيرة في رفع الأجور النقدية للعمال وكثيرا ما تتجح في ذلك، الأمر الذي يدفع أصحاب الأعمال إلى رفع أسعار السلع والخدمات بنسبة معينة، دون حدوث زيادة مناظرة، وتؤدي هذه الزيادة إلى التضخم الناتج عن دفع التكاليف.

وهذه الحالة تظهر فيها البطالة جنبا إلى جنب مع التضخم، وظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال، حيث أخذت الأجور اتجاها التوسعي، أما في الدول النامية فيكون تأثير نقابات العمال ضعيفا، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنموية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات كأن لا تحصل على عوامل الإنتاج النادرة كالعمالة الماهرة والفنية أو وجود نقص في المواد الأولية وقطع الغيار... إلخ، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان أو زيادة الإنفاق الحكومي، وهنا فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية التي ينبغي استخدامها في ظروف الدول النامية تتمثل في الآتي:

✓ استخدام برامج الإنفاق العام في توفير فرص التعليم والتدريب الفني لجانب من قوة العمل التي تفتقد إلى التدريب اللازم إلى الوظائف الجديدة، ومن شأن هذه السياسة تخفيض معدل البطالة،

(٣٢) سبير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٣٥.

(٣٣) ورجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ٢٢٤.

بالإضافة إلى محاولة التوسع في بعض المشروعات ذات النفع مثل السكن والصحة وغيرها والتي تؤدي إلى زيادة في مرونة الإنتاج عرض الإنتاج الكلي واختفاء كثير من نقاط الاختناق.

✓ تبني الدولة من خلال السياسة المالية سياسة ربط بين الزيادة في الأجور بالزيادة في الإنتاجية ومن شأن هذه الزيادة تخفيض معدل التضخم.

✓ اعتماد سياسة ضريبية تشجع على الادخار والاستثمار من خلال المنح الاستثمارية والإعفاءات الضريبية والتشجيع بصفة أساسية على التنمية.

٤-٢- دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

أ- مفهوم تخصيص الموارد:

تخصيص الموارد هو عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض المختلفة، لتحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات^(٣٤):

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

ب- إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد:

هناك إجراءات تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وأهمها:

- ✓ الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة؛
- ✓ إعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- ✓ إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.
- ✓ تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
- ✓ الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

(٣٤) كمال حشيش، أصول المالية العامة، (الأسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤)، ص ٤٢.

- بالنسبة للمستهلكين: تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون للحصول على السلع بأقل الأسعار، وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعم للأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

٤-٣- السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل القومي:

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت.

أ- أنواع توزيع الدخل:

هناك نوعان من توزيع الدخل، هما^(٣٥):

أولاً: التوزيع الوظيفي:

يقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد الإنتاج إلى مجموعتين، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني وبدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس^(٣٦).

ثانياً: التوزيع الشخصي للدخل:

هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أوبين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي،

(٣٥) عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

(٣٦) سمير محمود معنوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني، هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، وبصفة عامة هناك عاملان يؤديان إلى التفاوت، وهما:

العامل الأول: الفرص المتاحة للفرد وتتمثل في المواهب والقدرات الذهنية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة والثروة الممنوحة من الوالدين والأقارب.

العامل الثاني: التفاوت في توزيع القوى الاقتصادية بين فئات المجتمع أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر ومن المعلوم أن هذا التركيز في الثروة ينعكس في شكل تفاوت شديد في توزيع الدخل الوطني، وهذه العوامل وغيرها في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً، وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاء فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

ب- كيفية إعادة توزيع الدخل:

إن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات، هي:

أولاً: تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:

قد تلجأ الدولة أحياناً وضع حد أدنى للأجور، أوالتسعير الجبري أوزيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أوتقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ثانياً: إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعديّة على أصحاب الدخل المرتفعة. كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أن تعيد توزيع ملكية الثروة^(٣٧).

ثالثاً: تكيف نمط ملكية الموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعديّة على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

وخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي والإنفاق تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

٤-٤ - السياسة المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع، مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم

(٣٧) طارق الحاج، المالية العامة، مرجع سابق، ص ٢٠٨.

على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية^(٣٨).

ومما سبق فإن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين، وهما:

الأول: تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار^(٣٩).

وتتعدد مصادر التمويل وتتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية (إدخار، ضرائب، الإصدار النقدي... الخ)، وأخرى خارجية (قروض، هبات، استثمارات أجنبية... إلخ)^(٤٠).

^(٣٨) عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ٣٣١.

^(٣٩) محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة، ٢٠٠٧)، ص ٥٨.

^(٤٠) حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٢)، ص ٢٧٥.

المحور الثاني

تطور أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والضرائب) وعجز الموازنة العامة في مصر يعكس الإنفاق العام دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطورت الإنفاق العام، حيث زاد حجمها وتعددت أنواعها، وأصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة الإنفاق العام وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال النقاط الآتية:

١- مفهوم الإنفاق العام:

هو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام، أي أن النفقة الحكومية تتكون من ثلاث عناصر والتي تمثل أركان النفقة، والعنصر الأول: بأن النفقة الحكومية مبلغ نقدي، والعنصر الثاني: صدورها من الدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة للحكومة، والعنصر الثالث: تهدف النفقة الحكومية إلى تحقيق نفع عام^(٤١).

وعليه فإن للنفقة العامة ثلاثة أركان، هي^(٤٢).

أ- النفقة الحكومية مبلغ نقدي.

ب- صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيمها.

ج- الغرض من النفقة الحكومية تحقيق نفع عام.

٢- أسباب تزايد الإنفاق العام:

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد الإنفاق العام مع زيادة الدخل القومي.

وتعتبر ظاهرة تزايد النفقات من الظواهر الحكومية في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي، حيث يوجد اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها^(٤٣).

وقد ترجع أسباب زيادة النفقات العامة إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية، كما يلي^(٤٤):

(٤١) علي لطفى، أصول المالية العامة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧)، ص ١٨٢

(٤٢) سوزي عطلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠)، ص ٣١.

(٤٣) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣)، ص ص ٢٥٢-٢٥٣.

٢-١ - الأسباب الظاهرية: هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ظاهريا دون زيادة، أي زيادة في أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، أي زيادة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق الحكومي دون الزيادة في الحاجات الحكومية (عدم تلبية حاجات إضافية للفرد) من هذه الأسباب، ما يلي:

أ- انخفاض القيمة الحقيقية للنقود: حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى إرتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- الزيادة المضطربة في عدد السكان: المشكلة السكانية من أكبر المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادة السكانية تعني الزيادة في الإنفاق العام، ومثلا زيادة المواليد يعني زيادة المبالغ المخصصة لهم من رعاية صحة، وتعليم، كذلك إرتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحيا واجتماعيا، كذلك البطالة.

ج- اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة الإنفاق العام إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن إتبع مبدأ عمومية الموازنة (الموازنة الإجمالية)، ويؤدي هذا النظام إلى زيادة حجم الإنفاق العام ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

٢-٢ - الأسباب الحقيقية لتزايد الإنفاق العام:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة الإنفاق العام الناتجة عن زيادة الحاجات الحكومية ومن هذه الأسباب، ما يلي:

أ- أسباب اجتماعية: مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل

ب- أسباب اقتصادية: الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، مما يتطلب نفقات مالية متزايدة، أي زيادة حجم الإنفاق العام.

ج- أسباب سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

(٤٤) محمد المهاني، خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص ص ٨٥-٩٢.

د- أسباب عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق العام.
و- أسباب إدارية: إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

٣- ترشيد الإنفاق العام:

يتطلب ترشيد الإنفاق العام الإلتزام بالضوابط التالية^(٤٥):

أ- تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية: ليست من المصلحة أن زيادة الإنفاق العام بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات الحكومية) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية.

ب- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وإتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية الحكومية بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال الحكومية أو الإرتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبوقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة الحكومية، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم (مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها).

د- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في الإنفاق العام في كثير من الدول النامية، مثل إرتفاع تكاليف تأدية الخدمات الحكومية، وسوء تنظيم الجهاز الحكومي، وتحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة، وعدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما

(٤٥) إمامي حسنى محفوظ الأزهرى، دور السياسة المالية في تحقيق النمو الإحتوائى فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١١). ص ص

هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات، زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال، والمبالغة في نفقات التمثيل الخارجي^(٤٦).

٤- الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية:

تعتبر دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية بالغة الأهمية لأنها تسمح بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه الإنفاق العام إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه.

وقد تكون الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية مباشرة أو غير مباشرة، كما يلي:

٤-١- الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على الناتج القومي:

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج القومي^(٤٧).

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب... إلخ.

- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

٤-٢- الأثر المباشر للإنفاق الحكومي على الاستهلاك القومي:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك، منها:

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك القومي، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك القومي.

^(٤٦) شبيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠، ص ٧٨.

^(٤٧) دراوسى مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 'حالة الجزائر' (١٩٩٠-٢٠٠٤)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، ٢٠٠٦، ص ٦٧.

٤-٣- الأثر على الادخار القومي:

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل أو زيادته بمعدل أقل من الاستهلاك يؤدي إلى خفض الادخار، مما ينعكس سلبيًا على الاستثمار الذي يؤثر بالسلب على الإنتاج. ومما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبًا على الادخار القومي والعكس بالعكس.

٤-٤- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال الآتي^(٤٨):

- التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).
- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي (بين الأفراد بصفته مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

٤-٥- الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومي على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

٤-٦- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

(٤٨) أحمد محمد صدقي خليفة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥). ص

٥- مفهوم ومصادر وآثار الإيرادات العامة:

٥-١- مفهوم الإيرادات العامة:

هي كل ما تتحصل عليه الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر، مستغلة في ذلك سلطاتها، فقد تكون هذه الإيرادات اقتصادية أو سيادية أو إئتمانية^(٤٩).

٥-٢- مصادر الإيرادات العامة:

تتمثل أهم مصادر الإيرادات العامة، في المصادر التالية^(٥٠):

أ- الإيرادات الاقتصادية (أملك الدومين):

تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفقتها شخص إعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، والثلث الحكومي.

ب- الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم):

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبراً من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة عن أضرار لحقت بها، كما تتمثل في إتاة التحسين.

ج- الإيرادات الائتمانية (القروض الحكومية):

تحتاج الدولة أحياناً إلى إنفاق مبالغ كبيرة لا تسمح الإيرادات الدورية بتغطيتها، وهنا تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها، وتلجأ الدولة لهذا النوع من الإيرادات في حالتين^(٥١):

الأولى: حينما تصل الضرائب إلى حدها الأقصى.

الثانية: في الحالات التي يكون فيها للضرائب ردود فعل عنيفة لدى الممولين.

(٤٩) إبراهيم علي عبد الله، أنور العجامة: مبادئ المالية العامة، (عمان: دار الصفاء للطباعة، ٢٠٠٠)، ص ١٢٠-١٢٤.

(٥٠) صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص ١١٧ - ١١٨.

(٥١) عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٠)، ص ٧٢ - ٧٥.

٦- تحليل تطور جانبي الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) في مصر:

يبين ذلك الجدول التالي:

جدول (١) تطور جانبي الموازنة العامة والإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

| سنة | إجمالي الناتج المحلي مليار دولار | الإيرادات العامة | | الإنتفاق العام | | عجز الموازنة مليار دولار | الإيرادات الضريبية | |
|------|-------------------------------------|------------------|--------------------|----------------|--------------------|-----------------------------|--------------------|--------------------|
| | | مليار دولار | % من الناتج المحلي | مليار دولار | % من الناتج المحلي | | مليار دولار | % من الناتج المحلي |
| ١٩٩١ | ٣٧.٤ | ١٣.٢ | ٣٥.٣ | ١٧.١ | ٤٥.٧ | ٣.٩ | ٥.٠ | ١٣.٤ |
| ١٩٩٢ | ٤١.٩ | ١٣.٩ | ٣٣.٢ | ١٦.٢ | ٣٨.٧ | ٢.٣ | ٧.٣ | ١٧.٤ |
| ١٩٩٣ | ٤٦.٦ | ١٤.٦ | ٣١.٣ | ١٥.٥ | ٣٣.٣ | ٠.٩ | ٨.١ | ١٧.٤ |
| ١٩٩٤ | ٥١.٩ | ١٤.٧ | ٢٨.٣ | ١٦.٣ | ٣١.٤ | ١.٦ | ٩.٣ | ١٧.٩ |
| ١٩٩٥ | ٦٠.٢ | ١٥.٧ | ٢٦.١ | ١٨ | ٢٩.٩ | ٢.٣ | ١٠.١ | ١٦.٨ |
| ١٩٩٦ | ٦٧.٦ | ١٥.٩ | ٢٣.٥ | ١٨.٤ | ٢٧.٢ | ٢.٥ | ١١.٣ | ١٦.٧ |
| ١٩٩٧ | ٧٨.٤ | ١٨.٢ | ٢٣.٢ | ٢١.٣ | ٢٧.٢ | ٣.١ | ١٢.٠ | ١٥.٣ |
| ١٩٩٨ | ٨٤.٨ | ١٦.٨ | ١٩.٨ | ٢٠.٨ | ٢٤.٥ | ٤ | ١٣.٠ | ١٥.٣ |
| ١٩٩٩ | ٩٠.٧ | ١٩ | ٢٠.٩ | ٢٥.٥ | ٢٨.١ | ٦.٥ | ١٣.٧ | ١٥.١ |
| ٢٠٠٠ | ٩٩.٨ | ٢٢.٣ | ٢٢.٣ | ٢٨.٣ | ٢٨.٤ | ٦ | ١٤.٣ | ١٤.٣ |
| ٢٠٠١ | ٩٦.٧ | ٢٢.١ | ٢٢.٩ | ٢٧.٥ | ٢٨.٤ | ٥.٤ | ١٢.٩ | ١٣.٣ |
| ٢٠٠٢ | ٨٥.١ | ٢٢.٢ | ٢٦.١ | ٢٥.٧ | ٣٠.٢ | ٣.٥ | ١١.٣ | ١٣.٣ |
| ٢٠٠٣ | ٨٠.٣ | ٢٠.٥ | ٢٥.٥ | ٢١.٨ | ٢٧.١ | ١.٣ | ٩.٥ | ١١.٨ |
| ٢٠٠٤ | ٧٨.٨ | ٢٢.٩ | ٢٩.١ | ٢٣.٦ | ٢٩.٩ | ٠.٧ | ١٠.٨ | ١٣.٧ |
| ٢٠٠٥ | ٨٩.٦ | ٢٣.٣ | ٢٦ | ٢٨ | ٣١.٣ | ٤.٧ | ١٣.١ | ١٤.٦ |
| ٢٠٠٦ | ١٠٧.٤ | ٢٦.٤ | ٢٤.٦ | ٣٦.٢ | ٣٣.٧ | ٩.٨ | ١٧.١ | ١٥.٩ |
| ٢٠٠٧ | ١٣٠.٤ | ٣٢ | ٢٤.٥ | ٣٩.٤ | ٣٠.٢ | ٧.٤ | ٢٠.٣ | ١٥.٦ |
| ٢٠٠٨ | ١٦٢.٨ | ٤٠.٨ | ٢٥.١ | ٥٢ | ٣١.٩ | ١١.٢ | ٢٥.٣ | ١٥.٥ |
| ٢٠٠٩ | ١٨٩.١ | ٥١ | ٢٧.٠ | ٦٣.٤ | ٣٣.٥ | ١٢.٤ | ٢٩.٤ | ١٥.٥ |
| ٢٠١٠ | ٢١٩ | ٤٧.٧ | ٢١.٨ | ٦٥.١ | ٢٩.٧ | ١٧.٤ | ٣٠.٣ | ١٣.٨ |
| ٢٠١١ | ٢٣٦ | ٤٤.٧ | ١٨.٩ | ٦٧.٧ | ٢٨.٧ | ٢٣ | ٣٢.٤ | ١٣.٧ |
| ٢٠١٢ | ٢٧٩.١ | ٥٠.١ | ١٨.٠ | ٧٧.٨ | ٢٧.٩ | ٢٧.٧ | ٣٤.٢ | ١٢.٣ |
| ٢٠١٣ | ٢٨٨.٤ | ٥١ | ١٧.٧ | ٨٥.٦ | ٢٩.٩ | ٣٤.٦ | ٣٦.٥ | ١٢.٧ |
| ٢٠١٤ | ٣٠٥.٦ | ٦٤.٥ | ٢١.١ | ٩٩.١ | ٣٢.٤ | ٣٤.٦ | ٣٨.٩ | ١٢.٧ |
| ٢٠١٥ | ٣٢٩.٤ | ٦٠.٥ | ١٨.٤ | ٩٤ | ٢٨.٥ | ٣٣.٥ | ٣٩.٨ | ١٢.١ |
| ٢٠١٦ | ٣٢٢.٤ | ٥٢.٤ | ١٥.٨ | ٨١.٦ | ٢٤.٥ | ٢٩.٢ | ٣٥.١ | ١٠.٦ |
| ٢٠١٧ | ٢٣٥.٧ | ٣٧.١ | ١٥.٧ | ٥٨ | ٢٤.٦ | ٢٠.٩ | ٢٦.٠ | ١١.٠ |

تابع جدول (١)

تطور جانبي الموازنة العامة والإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

| الإيرادات الضريبية | | عجز الموازنة مليار دولار | الإنتفاق العام | | الإيراد العام | | إجمالي الناتج المحلي مليار دولار | سنة |
|-----------------------|----------------|--------------------------------|-----------------------|----------------|-----------------------|----------------|---|-------|
| % من الناتج المحلي | مليار دولار | | % من الناتج المحلي | مليار دولار | % من الناتج المحلي | مليار دولار | | |
| ١٤.٢ | ٣٥.٤ | ٢٣.٨ | ٢٨ | ٧٠ | ١٨.٥ | ٤٦.٢ | ٢٤٩.٧ | ٢٠١٨ |
| ١٥.١ | ٤٥.٩ | ٢٥.٥ | ٢٧.٠ | ٨١.٧ | ١٨.٥ | ٥٦.٢ | ٣٠٣.١ | ٢٠١٩ |
| ١٤.٩ | ٥٤.٤ | ٢٧.٩ | ٢٧.٣ | ٩٩.٩ | ١٩.٧ | ٧٢ | ٣٦٥.٣ | ٢٠٢٠ |
| ٢٢.١ | ٢٢.١ | ١٢.٩ | ٣٠.٠ | ٤٦.٥ | ٢٣.٣ | ٣٣.٦ | ١٦٠.٨ | متوسط |
| ٥ | ٥ | ٠.٧ | ٢٤.٥ | ١٥.٥ | ١٥.٧ | ١٣.٢ | ٣٧.٤ | أدنى |
| ٥٤.٤ | ٥٤.٤ | ٣٤.٦ | ٤٥.٧ | ٩٩.٩ | ٣٥.٣ | ٧٢.٠ | ٣٦٥.٣ | أقصى |

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. - تقارير البنك المركزي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- الإيراد العام:

تراوحت نسبة الإيراد العام إلي إجمالي الناتج المحلي من (١٥.٧%-٣٥.٣%)، كما يلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلي إجمالي الناتج المحلي قد تراجعت من ٣٥.٣% في عام ١٩٩١ إلي ١٩.٧% في عام ٢٠٢٠، بسبب جائحة كورونا، وتأثرات الإيرادات العامة بالأزمات الاقتصادية العالمية، ففي عام ١٩٩٧: تراجعت نسبة الإيرادات العامة إلي الناتج المحلي من ٢٣.٢% في عام ١٩٩٧ إلي ١٩.٨% في عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة المالية للنمو الآسيوية.

ب- الإنتفاق العام:

تراوحت نسبة الإنتفاق العام إلي إجمالي الناتج المحلي من (٢٤.٥%-٤٥.٧%)، كما يلاحظ أن نسبة الإنتفاق العام إلي إجمالي الناتج المحلي قد تراجعت من ٤٥.٧% في عام ١٩٩١ إلي ٢٧.٣% في عام ٢٠٢٠، كما تأثرات النفقات العامة بالأزمات الاقتصادية العالمية، ففي عام ١٩٩٨: تراجعت نسبة النفقات العامة إلي الناتج المحلي من ٢٧.٢% في عام ١٩٩٧ إلي ٢٤.٥% في عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة المالية للنمو الآسيوية.

ج- صافي الميزانية:

حققت الميزانية عجزاً طوال فترة الدراسة (١٩٩١-٢٠٢٠)، فتراوحت من (-٠.٧) مليار دولار كحد أدنى في عام ٢٠٠٤ إلي (-٣٤.٦) مليار دولار في عامي ٢٠١٣، و ٢٠١٤ والتي صاحبت

أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣، كما يلاحظ أن العجز قد ارتفع من (-٣.٩) مليار دولار عام ١٩٩١ إلى (-٢٧.٩) مليار دولار عام ٢٠٢٠، بسبب جائحة كورونا، كما تأثر صافي الميزانية بالأزمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، كما يلي:

* ففي عام ١٩٩٨: ارتفع عجز الميزانية من (-٣.١) مليار في عام ١٩٩٧ إلى (-٤) مليار دولار في عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة المالية للنمو الآسيوية.

* ففي عام ٢٠٠٨: ارتفعت عجز الميزانية من (-٧.٤) مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى (-١١.٢) مليار دولار في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

د- الإيرادات الضريبية:

تراوحت نسبة الإيراد الضريبي إلى إجمالي الناتج المحلي من (٥%-٥٤.٤%)، كما يلاحظ أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي قد ارتفعت من ١٣.٤% في عام ١٩٩١ إلى ١٤.٩% في عام ٢٠٢٠، كما تأثرت الإيرادات الضريبية بالأزمات الاقتصادية العالمية، كما يلي:

* ففي عام ١٩٩٧: تراجع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي من ١٦.٧% في عام ١٩٩٧ إلى ١٥.٣% في عام ١٩٩٨ بسبب الأزمة المالية للنمو الآسيوية.

* ففي عام ٢٠٠٨: تراجع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي من ١٥.٦% في عام ٢٠٠٧ إلى ١٥.٣% في عام ٢٠٠٨ بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

٧- تحليل الأسباب الرئيسية لعجز الموازنة العامة في مصر:

تتعدد أسباب زيادة عجز الموازنة العامة، ومنها زيادة أقساط وفوائد الدين الخارجي، وكذلك زيادة عجز الميزان التجاري، وهذا ما سوف يتم تناوله، فيما يلي:

٧-١- تحليل تطور الدين الخارجي في مصر:

وبيين الجدول التالي تطور الدين الخارجي في مصر:

جدول (٢): تطور الدين الخارجي في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

| سنة | إجمالي الناتج المحلي مليار دولار | إجمالي الدين العام | | الدين الخارجي | |
|------|-------------------------------------|--------------------|-----------------------------|---------------|----------------------------|
| | | مليار دولار | % من الناتج المحلي العام | مليار دولار | % من إجمالي الدين العام |
| ١٩٩١ | ٣٧.٤ | ٦٣.٨ | ٣٢.٦ | ٨٧.٢ | ٥١.١ |
| ١٩٩٢ | ٤١.٩ | ٦٣.١ | ٣١.٢ | ٧٤.٥ | ٤٩.٥ |
| ١٩٩٣ | ٤٦.٦ | ٦٤.٦ | ٣٠.٧ | ٦٥.٩ | ٤٧.٥ |
| ١٩٩٤ | ٥١.٩ | ٦٩.١ | ٣٢.٥ | ٦٢.٦ | ٤٧.٠ |
| ١٩٩٥ | ٦٠.٢ | ٧٣.٣ | ٣٣.٥ | ٥٥.٧ | ٤٥.٧ |
| ١٩٩٦ | ٦٧.٦ | ٧٥.٨ | ٣١.٥ | ٤٦.٦ | ٤١.٥ |

جدول (٢): تطور الدين الخارجي في مصر خلال (١٩٩١-٢٠٢٠)

| سنة | إجمالي الناتج المحلي مليار دولار | إجمالي الدين العام | | الدين الخارجي | |
|-----------|-------------------------------------|--------------------|-----------------------------|---------------|----------------------------|
| | | مليار دولار | % من الناتج المحلي العام | مليار دولار | % من إجمالي الدين العام |
| ١٩٩٧ | ٧٨.٤ | ٨٠.٤ | ٣٠ | ٣٧.٣ | ٣٨.٢ |
| ١٩٩٨ | ٨٤.٨ | ٨٨.٠ | ٣٢.٣ | ٣٦.٧ | ٣٨.١ |
| ١٩٩٩ | ٩٠.٧ | ٩٥.٠ | ٣١.١ | ٣٢.٧ | ٣٤.٣ |
| ٢٠٠٠ | ٩٩.٨ | ٩٩.٩ | ٢٩.٢ | ٢٩.٢ | ٢٩.٢ |
| ٢٠٠١ | ٩٦.٧ | ١٠١.٥ | ٢٨.٣ | ٢٧.٩ | ٢٩.٣ |
| ٢٠٠٢ | ٨٥.١ | ١٠٣.٠ | ٢٩.٧ | ٢٨.٨ | ٣٤.٩ |
| ٢٠٠٣ | ٨٠.٣ | ٩٣.٨ | ٣٠.٥ | ٣٢.٥ | ٣٨.٠ |
| ٢٠٠٤ | ٧٨.٨ | ١٠٠.١ | ٣١.٤ | ٣١.٤ | ٣٩.٩ |
| ٢٠٠٥ | ٨٩.٦ | ١١٧.٩ | ٣٠.٦ | ٢٥.٩ | ٣٤.٢ |
| ٢٠٠٦ | ١٠٧.٤ | ١٣٣.٥ | ٣١ | ٢٣.٢ | ٢٨.٩ |
| ٢٠٠٧ | ١٣٠.٤ | ١٤٦.٤ | ٣٤.٦ | ٢٣.٦ | ٢٦.٥ |
| ٢٠٠٨ | ١٦٢.٨ | ١٥٥.١ | ٣٣.٩ | ٢١.٩ | ٢٠.٨ |
| ٢٠٠٩ | ١٨٩.١ | ١٧١.٦ | ٣٥.٤ | ٢٠.٦ | ١٨.٧ |
| ٢٠١٠ | ٢١٩.٠ | ١٩٤.٩ | ٣٦.٨ | ١٨.٩ | ١٦.٨ |
| ٢٠١١ | ٢٣٦.٠ | ٢١١.٣ | ٣٥.٢ | ١٦.٧ | ١٤.٩ |
| ٢٠١٢ | ٢٧٩.١ | ٢٤٤.٥ | ٤٠ | ١٦.٤ | ١٤.٣ |
| ٢٠١٣ | ٢٨٨.٤ | ٢٦٨.٨ | ٤٦.٥ | ١٧.٣ | ١٦.١ |
| ٢٠١٤ | ٣٠٥.٦ | ٢٩٨.٤ | ٤١.٧ | ١٤.٠ | ١٣.٦ |
| ٢٠١٥ | ٣٢٩.٤ | ٣٢٥.٠ | ٤٩.٨ | ١٥.٣ | ١٥.١ |
| ٢٠١٦ | ٣٣٢.٤ | ٣٣٠.٤ | ٦٩.٢ | ٢٠.٩ | ٢٠.٨ |
| ٢٠١٧ | ٢٣٥.٧ | ٣٠٧.٢ | ٨٤.٤ | ٢٧.٥ | ٣٥.٨ |
| ٢٠١٨ | ٢٤٩.٧ | ٣١٩.٠ | ١٠٠.٢ | ٣١.٤ | ٤٠.١ |
| ٢٠١٩ | ٣٠٣.١ | ٣٣٣.١ | ١١٥.١ | ٣٤.٦ | ٣٨.٠ |
| ٢٠٢٠ | ٣٦٥.٣ | ٣٧٥.٢ | ١٣١.٦ | ٣٥.١ | ٣٦.٠ |
| متوسط | ١٦٠.٨ | ١٧٠.١ | ٤٥.٠ | ٣٠.١ | ٣٥.٥ |
| انتي قيمة | ٣٧.٤ | ٦٣.١ | ٢٨.٣ | ١٤.٠ | ١٣.٦ |
| أعلى قيمة | ٣٦٥.٣ | ٣٧٥.٢ | ١٣١.٦ | ٥١.١ | ٨٧.٢ |

المصدر: - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. - تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.

- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، ما يلي:

أ- الدين الخارجي كقيمة مطلقة: بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة نحو ٤٥ مليار دولار، وبلغ حده الأدنى ٢٨.٣ مليار دولار عام ٢٠٠١، وبلغ حده الأقصى ١٣١.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠.

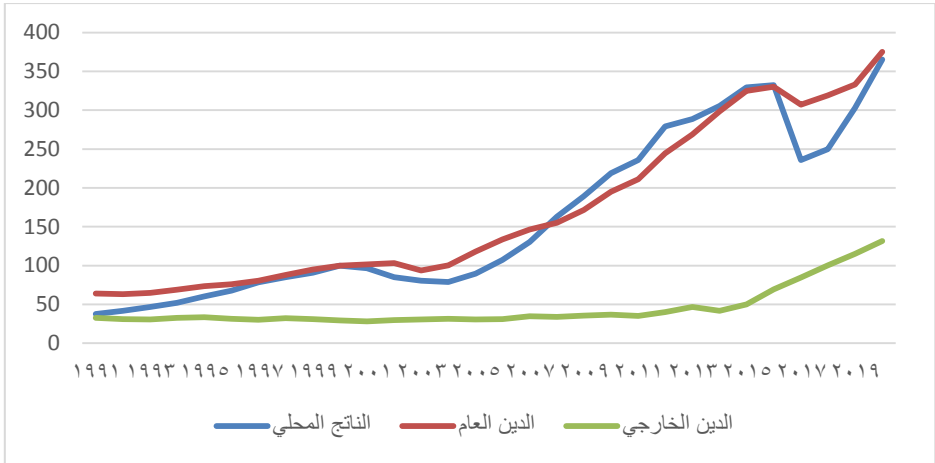
ب- كنسبة إلي إجمالي الناتج المحلي: بلغ متوسط نسبته إلي إجمالي الناتج المحلي نحو ٣٥.٥%، وبلغت نسبته الدني ١٣.٦% عام ٢٠١٤، وبلغت نسبته القصوي ٨٧.٢% عام ١٩٩١.

ج- كنسبة إلي إجمالي الدين العام: بلغ متوسط نسبته إلي إجمالي الدين العام نحو ٣٠.١%، وبلغت نسبته الدني ١٤% في عام ٢٠١٤، وبلغت نسبته القصوي ٥١.١% في عام ١٩٩١.

د- التأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية: يلاحظ أن الدين العام المحلي قد تزايد من بعد أحداث ٢٠١١، حيث بدأت نسبته ترتفع إلي الناتج المحلي تدريجياً من ١٦.٨% في عام ٢٠١٠ إلي أن وصلت أقصاها ٤٠.١% في عام ٢٠١٨، ثم تراجعت قليلاً إلي أن وصلت إلي ٣٦% في عام ٢٠٢٠.

ويبين الشكل التالي تطور كل من الناتج المحلي، وإجمالي الدين العام، والدين الخارجي:

شكل (١) تطور إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الدين العام، والدين الخارجي في مصر (١٩٩١-٢٠٢٠)



المصدر: إعداد الباحث،، بالإعتماد علي جدول (٣-١) السابق.

٧-٢- تحليل تطور عجز الميزان التجاري في مصر ومعدل البطالة والتضخم:

ويبين الجدول التالي تطور عجز الميزان التجاري في مصر:

جدول (٣)

تطور عجز الميزان التجاري ومعدل البطالة والتضخم في مصر خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٢٠)

| سنة | الصادرات مليار دولار | الواردات مليار دولار | عجز الميزان التجاري مليار دولار | معدل البطالة % | معدل التضخم % |
|---------|-------------------------|-------------------------|------------------------------------|----------------|---------------|
| ١٩٩١ | ١٠.٣ | ١٣.٢ | ٣.٠- | 9.4 | ١٩.٧ |
| ١٩٩٢ | ١١.٩ | ١٢.٩ | ١.١- | 8.9 | ١٣.٦ |
| ١٩٩٣ | ١٢ | ١٤.٠ | ٢.٠- | 10.9 | ١٢.١ |
| ١٩٩٤ | ١١.٧ | ١٤.٦ | ٢.٨- | 10.9 | ٨.٢ |
| ١٩٩٥ | ١٣.٦ | ١٦.٧ | ٣.١- | 11.0 | ١٥.٧ |
| ١٩٩٦ | ١٤ | ١٧.٧ | ٣.٧- | 9.0 | ٧.٢ |
| ١٩٩٧ | ١٤.٨ | ١٩.٥ | ٤.٧- | 8.4 | ٤.٦ |
| ١٩٩٨ | ١٣.٨ | ٢١.٨ | ٨.١- | 8.0 | ٣.٩ |
| ١٩٩٩ | ١٣.٧ | ٢١.١ | ٧.٥- | 7.9 | ٣.١ |
| ٢٠٠٠ | ١٦.٢ | ٢٢.٨ | ٦.٦- | 9.0 | ٢.٧ |
| ٢٠٠١ | ١٦.٩ | ٢١.٦ | ٤.٧- | 9.3 | ٢.٣ |
| ٢٠٠٢ | ١٥.٦ | ١٩.٣ | ٣.٧- | 10.0 | ٢.٧ |
| ٢٠٠٣ | ١٧.٥ | ١٩.٦ | ٢.١- | 11.0 | ٤.٥ |
| ٢٠٠٤ | ٢٢.٢ | ٢٣.٣ | ١.١- | 10.3 | ١١.٣ |
| ٢٠٠٥ | ٢٧.٢ | ٢٩.٢ | ٢.٠- | 11.2 | ٤.٩ |
| ٢٠٠٦ | ٣٢.٢ | ٣٣.٩ | ١.٧- | 10.5 | ٧.٦ |
| ٢٠٠٧ | ٣٩.٥ | ٤٥.٤ | ٦.٠- | 8.8 | ٩.٣ |
| ٢٠٠٨ | ٥٣.٨ | ٦٢.٩ | ٩.١- | 8.5 | ١٨.٣ |
| ٢٠٠٩ | ٤٧.٢ | ٥٩.٨ | ١٢.٦- | 9.1 | ١١.٨ |
| ٢٠١٠ | ٤٦.٨ | ٥٨.٢ | ١١.٥- | 8.8 | ١١.٣ |
| ٢٠١١ | ٤٨.٥ | ٥٨.٣ | ٩.٧- | 11.9 | ١٠.١ |
| ٢٠١٢ | ٤٥.٨ | ٦٧.٩ | ٢٢.١- | 12.6 | ٧.١ |
| ٢٠١٣ | ٤٩.١ | ٦٧.٤ | ١٨.٣- | 13.1 | ٩.٥ |
| ٢٠١٤ | ٤٣.٥ | ٦٩.٣ | ٢٥.٨- | 13.1 | ١٠.١ |
| ٢٠١٥ | ٤٣.٤ | ٧١.٣ | ٢٧.٩- | 13.1 | ١٠.٤ |
| ٢٠١٦ | ٣٤.٤ | ٦٦.٢ | ٣١.٨- | 12.4 | ١٣.٨ |
| ٢٠١٧ | ٣٧.٣ | ٦٩.١ | ٣١.٨- | 11.7 | ٢٩.٥ |
| ٢٠١٨ | ٤٧.٢ | ٧٣.٣ | ٢٦.١- | 9.8 | ١٤.٤ |
| ٢٠١٩ | ٥٣ | ٧٨.٠ | ٢٥.٠- | 7.8 | ٩.٢ |
| ٢٠٢٠ | ٤٧.٩ | ٧٥.٤ | ٢٧.٦- | 9.2 | ٥.٠ |
| متوسط | ٣٠.٠ | ٤١.٥ | ١١.٤- | ١٠.٢ | ٩.٨ |
| حد أدنى | ١٠.٣ | ١٢.٩ | ٣١.٨- | ٧.٨ | ٢.٣ |
| حد أقصى | ٥٣.٨ | ٧٨.٠ | ١.١- | ١٣.١ | ٢٩.٥ |

المصدر: احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول السابق، ما يلي:

أ- بلغ متوسط عجز الميزان التجاري خلال الفترة بلغ عجزاً -١١.٤ مليار دولار، ويحد أدنى عجزاً -١.٠ مليار دولار عام ١٩٩٢، ويحد أقصى عجزاً -٣١.٨ مليار دولار في عامي ٢٠١٦، و٢٠١٧، وتأثر صافي الميزان التجاري بالأحداث الاقتصادية العالمية والمحلية، حيث يلاحظ أن العجز بدأ في التزايد من بعد عام ٢٠١١، حيث إرتفع العجز من -٩.٧ مليار دولار في عام ٢٠١١ الي -٢٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٢، واستمر في الإرتفاع حتي وصل الي أقصاه ٣١.٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وذلك بسبب أحداث ٢٥ يناير في عام ٢٠١١.

ب- إرتفاع معدل البطالة والتضخم بصورة كبيرة من بعد احداث ٢٠١١، حيث ارتفع معدل البطالة من ٩.٤% عام ١٩٩١ حتي وصل أقصاه ١٣.١% عام ٢٠١٥، وكذلك إرتفاع معدل التضخم من ١٩.٧% عام ١٩٩١ حتي وصل إلي أقصاه ٢٩.٥% عام ٢٠١٧.

المحور الثالث

قياس أثر السياسة المالية علي الركود التضخمي في مصر

وقد تم تنظيم هذه الورقة البحثية على النحو التالي؛ في القسم (2) ناقش تطور الدراسات السابقة المتعلقة بهدف البحث. في القسم (3) ناقش المواصفات التجريبية من نماذج البحث المستخدمة وتوصيف المتغيرات. في القسم (4) تقدم النتائج التجريبية، في القسم (5) ناقش النتائج والاستنتاجات وتوصيات بالدراسات المستقبلية.

(2) الدراسات السابقة (Literature Review):

(3) النموذج وتوصيف المتغيرات (Model & Data specification):

يناقش هذا القسم بناء النموذج مع إستراتيجية التقدير والبيانات المستخدمة لتقدير العلاقة المستهدفة.

(3.1) بناء نموذج الدراسة (Model Construction):

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس الأثر طويل وقصير الأجل للسياسة المالية على الركود التضخمي في مصر، فسنعتمد في تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (1991-2020) بإجمالي ٣٠ مشاهدة سنوية. وقد تم اختيار تلك العينة بناء على مدى توافر البيانات. كما تم الحصول على بيانات الدراسة من العديد من قواعد البيانات كالبنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية، بالإضافة إلى قاعدة بيانات البنك الدولي. والآن على أساس

الأدبيات السابقة وفرضية الدراسة، فسيتم الاعتماد على النموذج العام التالي في الشكل الخطي لتوضيح العلاقة المذكورة.

حيث (S_INF_t) تمثل معدل الركود التضخمي في مصر في الزمن t ، حيث $(t=1, 2, \dots, n)$ ، C تمثل ثابت الدالة، (FP_t) تمثل المتغير المستقل المستهدف الأول لدينا وهو السياسة المالية في مصر في الزمن t ، أما (X_t^k) تمثل متجه المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للركود التضخمي بخلاف أدوات السياسة المالية. واستناداً إلى الأدبيات السابقة، فسيتم تضمين رأس المال المادي $(GFCF)$ ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ، ومستوى الانفتاح التجاري (TO) ، والائتمان الموجه للقطاع الخاص (DC) ، وعرض النقود $(M3)$ ، وسعر الصرف الرسمي (ER) ، وسعر الفائدة الحقيقي (IR) كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة. وعليه يتم تحديد النموذج التجريبي في شكله النهائي على النحو التالي:

$$S_INF_t = \beta_0 + \beta_1 FP_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 DC_t + \beta_5 M3_t + \beta_6 ER_t + \beta_7 IR_t + \epsilon_t$$

وبالنظر إلى النظرية الاقتصادية نجد أن السياسة المالية تختلف توجهاتها سواء سياسة انكماشية أو سياسة توسعية علي حسب الأحوال الاقتصادية وهدف السلطات الفيدرالية بالدولة؛ ففي حالات التضخم، تلجأ الحكومات إلى استخدام سياسة مالية انكماشية لعلاج التضخم من خلال تخفيض الطلب الكلي، عن طريق خفض الإنفاق العام، أو زيادة الضرائب، أو كلاهما معاً. أما في حالات الركود وما يترتب عليه من ارتفاع مستويات البطالة، فتلجأ الحكومات إلى إتباع سياسة مالية توسعية لعلاج الركود (البطالة) من خلال زيادة الطلب الكلي، عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، أو خفض الضرائب، أو كلاهما معاً.

أما في حالة الركود التضخمي والذي يجمع بين البطالة والتضخم في نفس الوقت، فتكون السياسة المالية المتبعة متوقفة على هدف الدولة؛ فنلاحظ أن أغلب الدول النامية مثل مصر تتجه إلى سياسة موجهة لتخفيض التضخم دون مراعاة للبطالة التي اعتادت التعايش معه، وبالتالي تلجأ لسياسة انكماشية. ومن ثم نتوقع ان تكون إشارة المعامل (β_1) سلبية.

كذلك من المتوقع ان تكون إشارات معظم المتغيرات الضابطة سلبية، فيؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة مستوى الاستثمار في رأس المال المادي، هذا بالإضافة إلى زيادة مستوى التكنولوجيا والخبرات القادمة مع الاستثمارات مما يدعم عمليات النمو الاقتصادي، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. كذلك يؤدي الانفتاح التجاري (في حالة إذا كان شروط التبادل

التجاري في صالح الدولة) إلى فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مما يدفع عمليات الإنتاج والنمو وانخفاض البطالة، كما يمكن من الحصول على المعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للإنتاج من الخارج. كذلك سيؤدي بالضرورة زيادة مستوى التنمية المالية إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي، لأن زيادة مستوى الإقراض المقدم للقطاع الخاص، يُسهم في زيادة المشاريع الاقتصادية وزيادة الإنتاج، مما يفتح آفاق جديدة من النمو وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل لكافة الفئات.

أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة التي تعبر عن السياسة النقدية (باعتبارها أحد الطرق التي تستخدمها الحكومات لمواجهة الفجوات التضخمية والانكماشية)، فنجد أن زيادة كمية النقود المعروضة، سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي معدلات التضخم، كما أن زيادة أسعار الصرف (ممثلًا في انخفاض قيمة العملة المحلية في مصر) سيؤدي إلى موجات عنيفة من الضغوط التضخمية نتيجة لتبعيه الاقتصاد المحلي بشكل كبير على العالم الخارجي. وفي المقابل يؤدي زيادة سعر الفائدة الحقيقي إلى زيادة معدلات الادخار وتقليل الاستثمار، وبالتالي تخفيض الضغوط التضخمية.

وهنا قيل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار (regression for non-linearity test – squared terms Auxiliary) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج. والذي أظهر أن كافة المتغيرات المستقلة تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالركود التضخمي، باستثناء متغير الانفتاح التجاري والذي يأخذ شكل غير خطي. وبالتالي سيتم التعبير عنه في نموذج الدراسة في الشكل التريبيعي، ليُصبح نموذج الدراسة النهائي على الشكل التالي؛

$$S_INF_t = \beta_0 + \beta_1 FP_t + \beta_2 FDI_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 TO_t^2 + \beta_5 DC_t + \beta_6 M3_t + \beta_7 ER_t + \beta_8 IR_t + \epsilon_t$$

(3.2) البيانات (Data):

وهنا اعتمدت الدراسة على طيف واسع من المتغيرات التي تم الحصول عليها من عدد من المصادر المحلية والدولية مثل البنك المركزي المصري، ووزارة المالية المصرية، فضلاً عن بيانات البنك الدولي، لتقييم الارتباط الديناميكي بين الركود التضخمي والعوامل المفسرة. وهذه المتغيرات هي:

▪ بالنسبة للمتغير التابع (الركود التضخمي): وهنا سيتم قياس ظاهرة الركود التضخمي من خلال مؤشر مركب من معدل البطالة والتضخم، وهو ماورد في الدراسات الاقتصادية تحت العديد من المسميات مثل؛ معدل الركود التضخمي، أو التضخم الركودي، أو مؤشر الضراب، أو البؤس، ويمكن صياغته على النحو التالي:

$$\text{"معدل الركود التضخمي"} = \text{معدل التضخم} + \text{معدل البطالة}$$

وبناء على هذا المؤشر فإن اجتياز هذا المعامل نسبة 8% مع زيادة كل من معدلات التضخم والبطالة مستوى 4% وتزايدها أو ثباتها مؤشر على أن هذا الاقتصاد يعاني من الركود التضخمي، وذلك بالرغم من وجود بعض الإشكاليات حول نسبة 8%.

▪ أما بالنسبة للمتغير المستقل (السياسة المالية): فيُقاس متغير السياسة المالية، من خلال إنشاء مؤشر مركب باستخدام طريقة المكونات الرئيسية (PCA) مستخدماً عدد من المتغيرات هي: عجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)، والإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي)، والدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)، والإنفاق العام (% من إجمالي الناتج المحلي)، وأخيراً الإيراد العام (% من إجمالي الناتج المحلي).

▪ وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الضابطة: فتم استخدام مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)، للتعبير عن الاستثمارات الأجنبية الوافدة. ومؤشر التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كبروكسي للانفتاح التجاري. ومؤشر الانتماء المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، كأفضل بركسي للتعبير عن مستوى العمق المالي. كما تم استخدام عدد من المؤشرات التي تعبر عن السياسة النقدية كمؤشر المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (العملة المحلية مقابل الدولار)، وسعر الفائدة الحقيقي (%).

وفي النهاية يعرض الجدول (A) بملحق الدراسة وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات. بينما يوضح جدولين (1)، (2) التوصيف الإحصائي ومصنوفة الارتباط بين المتغيرات على الترتيب.

Table (1): Descriptive statistics for variables, 1991– 2020:

| | Unit | Obs. | Mean | Median | Std. Dev. | Min | Max |
|---------------------------------|--------------------|------|--------|--------|-----------|--------|-------|
| Dependent Variable: | | | | | | | |
| Stagnant inflation rate (S_INF) | (annual % growth) | 30 | 19.98 | 19.8v | 6.498 | 11.030 | 41.25 |
| Unemployment (UNEMP) | (% of labor force) | 30 | 10.19 | 9.915 | 1.647 | 7.84 | 13.15 |
| Inflation (INF) | (annual %) | 30 | 9.793 | 9.394 | 5.938 | 2.270 | 29.51 |
| Independent Variables: | | | | | | | |
| Budget deficit (BD) | (% of GDP) | 30 | 6.673 | 6.75 | 2.995 | 0.9 | 12 |
| Tax revenue (TR) | (% of GDP) | 30 | 14.40 | 14.45 | 1.888 | 10.6 | 17.9 |
| Public debt (PD) | (% of GDP) | 30 | 112.9 | 107.45 | 19.80 | 87.6 | 170.6 |
| public expenditure (EXP) | (% of GDP) | 30 | 29.97 | 29.2 | 4.244 | 24.5 | 45.7 |
| public revenue (PR) | (% of GDP) | 30 | 23.29 | 23.05 | 4.968 | 15.7 | 35.3 |
| fiscal policy | n/a | 30 | 6.1e-2 | -0.306 | 1.721 | -2.822 | 3.886 |
| Control Variables: | | | | | | | |
| FDI, net inflows (FDI) | (% of GDP) | 30 | 2.363 | 1.5 | 2.319 | -0.2 | 9.3 |
| Trade openness (TO) | (% of GDP) | 30 | 47.93 | 45.75 | 10.451 | 30.2 | 71.7 |
| Domestic credit (DC) | (% of GDP) | 30 | 36.9 | 33.6 | 11.616 | 22.1 | 54.9 |
| Money supply (M ₂) | (% of GDP) | 30 | 84 | 82.8 | 8.233 | 69.7 | 98.1 |
| Real exchange rate (ER) | (EGP/\$) | 30 | 6.427 | 5.5 | 4.284 | 3.3 | 17.7 |
| interest rate (IR) | (%) | 30 | 3.887 | 3.45 | 4.604 | -6.3 | 11.9 |

وهنا يهدف الجدول (1) بجانب الشكل البياني (1) إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة. فبالنسبة للمتغير التابع فنجد أن معدل الركود التضخمي بمصر يتراوح خلال الفترة ما بين (11.03% و 41.25%) بمتوسط نمو عام يبلغ 19.87%، وهو معدل ركود تضخمي كبير نسبياً، مما يعكس المستوي المتردي نسبياً لأحوال المواطنين. ويظهر من الشكل أن الركود التضخمي بمصر منقلب ويأخذ شكل غير خطي علي حسب الظروف الاقتصادية، حيث كان هبط معدل الركود التضخمي من 29.1% عام 1991 إلى 11% عام 1999 وهو أقل نسبة ركود تضخمي وصلت إليها مصر، ولكن بعد ذلك إخذ الركود التضخمي في مصر اتجاه عام صاعد حتى وصل إلى 41.3% عام 2017 وهي أعلى نسبة وصلت إليها مصر خلال فترة الدراسة، والتي ترجع إلى إتباع مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، وما تبعه لتحرير سعر الصرف. أما بالنسبة للمتغير المستقل فنلاحظ من الشكل البياني وجود اتجاه عام هابط للمؤشر المركب للسياسة المالية. مما يعكس زيادة اعتماد مصر على إتباع سياسات مالية توسعية.

Figure (1): Variables trend during the period, 1991 – 2020

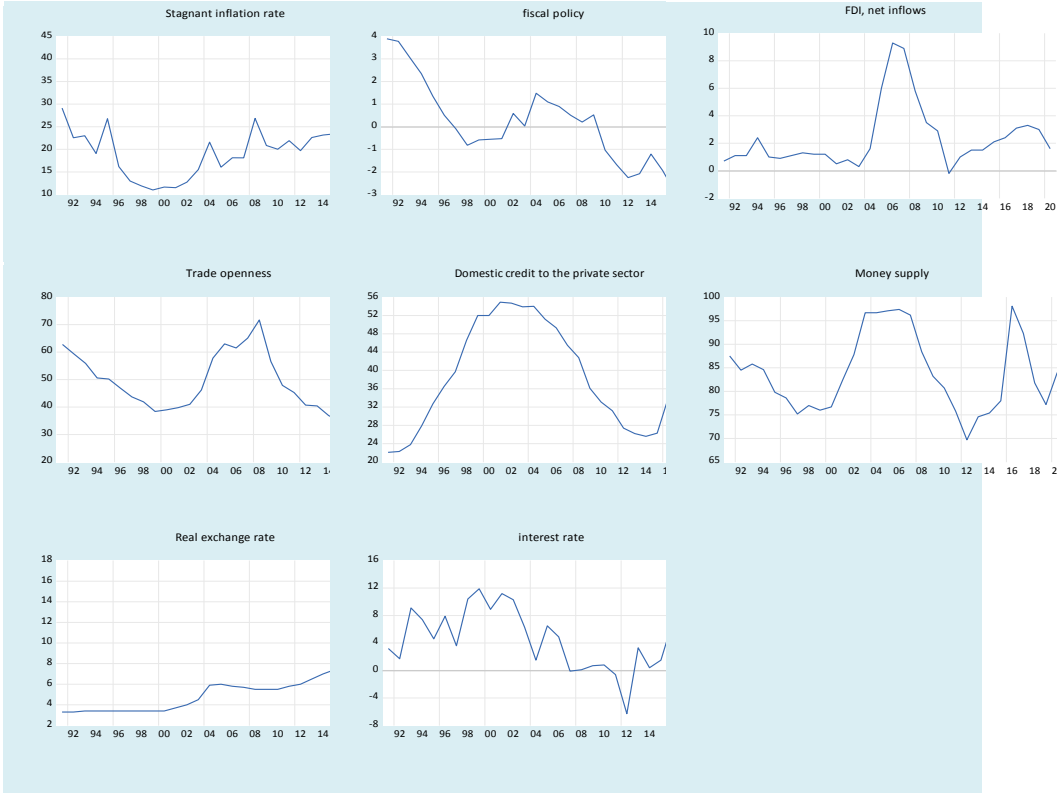


Table (2): Correlation matrix between variables, 1991 – 2020:

| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) | |
|--------------------|-----|---------------------|---------------------|---------------------|--------------------|--------------------|-------|----------------------|---|
| Stagnant inflation | (1) | 1 | | | | | | | |
| fiscal policy | (2) | -0.051 | 1 | | | | | | |
| FDI, net inflows | (3) | 0.209 | -0.076 | 1 | | | | | |
| Trade openness | (4) | 0.271 | 0.723 ^a | 0.300 | 1 | | | | |
| Domestic credit | (5) | -0.620 ^a | 0.121 | -0.038 | 0.000 | 1 | | | |
| Money supply | (6) | 0.184 | 0.457 ^b | 0.366 ^b | 0.505 ^a | 0.269 | 1 | | |
| Real exchange | (7) | 0.264 | -0.642 ^a | 0.510 ^a | -0.293 | -0.189 | 0.067 | 1 | |
| interest rate | (8) | -0.612 ^a | 0.303 | -0.321 ^c | -0.201 | 0.434 ^b | 0.087 | -0.5062 ^a | 1 |

Note: – a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة، فيتضح ان مصر تعاني من انخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، كما يتضح أن مستوى الانفتاح التجاري، والتنمية المالية منخفضة جداً حيث تبلغ في المتوسط 47.93%، 36.9% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب. وهي أقل من العديد من الدول النامية والتي تتجاوز فيها مستوى الانفتاح التجاري والتنمية المالية نسبة 100% من إجمالي

النتائج المحلي. في المقابل يتجه المعروض النقدي للارتفاع حتى وصل إلى ٨٤% في المتوسط. وكذلك معدل سعر الصرف، بينما يتجه معدل الفائدة للانخفاض ليصل في المتوسط لحوالي 4%. وفي جدول (2) نلاحظ أن ارتباط الركود التضخمي بالمؤشر الإجمالي للسياسة المالية عكسي ضعيف حيث يعادل (-5.1%) وهو غير دال إحصائياً. أما بالنسبة للمتغيرات الضابطة فنجد ارتباط طردي بين كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومستوي الانفتاح التجاري، والمعروض النقدي وسعر الصرف وبين الركود التضخمي. في المقابل نجد ارتباط عكسي بين كل من مستوي التنمية المالية وسعر الفائدة وبين الركود التضخمي. وهو ما يتفق بذلك مع الإشارات المتوقعة. كما نلاحظ أن أكثر المتغيرات ارتباطاً بالركود التضخمي كان التنمية المالية بمعامل ارتباط (-62%)، يليه سعر الفائدة (-61.2%)، ثم الانفتاح التجاري (27.1%)، وسعر الصرف (26.4%)، والاستثمار الأجنبي المباشر (20.9%)، وأخيراً المعروض النقدي (18.4%).

ساكنة سواء عند المستوى (Level)، أو الفرق الأول (First difference). أي أن المتغيرات مزيج من $I(0)$ و $I(1)$ ، مما يدعم أكثر استخدام تقنية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

(4.2) اختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام منهج ARDL:

لإجراء التكامل المشترك بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL نقوم أولاً باختبار ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، وذلك عن طريق مقارنة قيمة $F-stat$ المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة. فإذا كانت قيمة $F-stat$ المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة $F-stat$ المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة $F-stat$ المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه. ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.

Table (3): Unit root test results using (ADF), (PP):

| Variables | Augmented Dickey-Fuller (ADF) | | | Phillips-Perron (PP) | | |
|----------------------|-------------------------------|-----------------------|--------------------|-----------------------|--------------------|----------------------|
| | Intercept | Intercept & trend | None | Intercept | Intercept & trend | None |
| | | | | | | |
| Stagnant inflation | -٢.٩٠٨٧ (0.٠٥٧)* | | | -٢.٩٠٧١ (0.٠٥٧)* | | |
| fiscal policy | -2.3794 (0.156) | -7.4679 (0.000)*** | | -2.3794 (0.156) | -1.9993 (0.577) | -2.3593 (0.020)** |
| FDI, net inflows | -3.0685 (0.041)** | | | -2.1553 (0.226) | -2.0827 (0.533) | -1.4224 (0.141) |
| DI(FDI, net inflows) | | | | -3.0026 (0.047)** | | |
| Trade openness | -2.0624 (0.260) | -2.2148 (0.464) | -1.2098 (0.202) | -1.8335 (0.358) | -1.9596 (0.598) | -1.1503 (0.222) |
| DI(Trade openness) | -3.6670 (0.011)** | | | -3.6213 (0.012)** | | |
| Domestic credit | -1.1139 (0.697) | -1.8028 (0.677) | -0.0830 (0.647) | -1.5103 (0.514) | -1.7726 (0.692) | -0.2952 (0.571) |
| DI(Domestic credit) | -3.0023 (0.047)** | | | -2.9620 (0.051)* | | |
| Money supply | -2.5974 (0.105) | -1.9699 (0.593) | -0.2950 (0.571) | -2.2065 (0.208) | -2.1723 (0.486) | -0.3025 (0.568) |
| DI (Money supply) | -4.1215 (0.004)*** | | | -4.0492 (0.004)*** | | |
| Real exchange | -0.9567 (0.754) | -2.4247 (0.360) | 1.7158 (0.976) | 0.5705 (0.986) | -1.1440 (0.903) | 2.2291 (0.992) |
| DI (Real exchange) | -3.2187 (0.029)** | | | -2.7186 (0.084)* | | |
| interest rate | -2.8420 (0.065)* | | | -2.8524 (0.064)* | | |
| Critical Values | ADF | | | PP | | |
| %1 | -3.7696 | -4.4407 | -2.6743 | -3.7529 | -4.4163 | -2.6694 |
| %5 | -3.0049 | -3.6329 | -1.9572 | -2.9981 | -3.6220 | -1.9564 |
| %10 | -2.6422 | -3.2547 | -1.6082 | -2.6388 | -3.2486 | -1.6085 |

Note: – ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Table (4): Bounds testing results:

| Regressors: (k = ٨) | F-statistic | | |
|---|-----------------------------|-----------------------------|------|
| $(S_INF)_t = (FP_t, FDI_t, TO_t, DC_t, M3_t, ER_t, IR_t)$, ARDL (2, 1, 0, 1, 1, 0, 1, 0, 0) | 31.1315*** | | |
| Significant | Critical values bound | | |
| level | Lower Critical Bounds (LCB) | Upper Critical Bounds (UCB) | |
| 10% | | 1.85 | 2.85 |
| 5% | | 2.11 | 3.15 |
| 1% | | 2.62 | 3.77 |

Note: – *** indicate significance at 1%. – k indicate to No. of independent variables.

ويتبين من النتائج الموضحة بالجدول (4) أن قيمة إحصاء (F) المحسوبة للنموذج تفوق قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) المناظرة، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بما يفيد وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين الركود التضخمي والسياسة المالية وباقي المتغيرات

الضابطة. أي هناك علاقة تكامل مشترك عند مستوى 1%. ونتيجة لذلك يمكننا إكمال التحليل للحصول على مقدرات المعلمات طويلة وقصيرة الأجل.

(4.3) تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL:

نظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذجي الدراسة، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل للنماذج بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ويتم ذلك من خلال استخدام البواقي المقدرّة بفترة إبطاء واحدة ε_{t-1} التي يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل. حيث نموذج تصحيح الخطأ (ECM) له أهميتين؛ الأولى أنه يقدر معاملات الأجل القصير، بينما الثاني هو حد تصحيح الخطأ (ECT) الذي يتمثل في معامل γ في المعادلة السابقة، وهو يقيس سرعة تعديل الاختلال في التوازن من الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وسالماً حتى يُقدم دليلاً على استقرار العلاقة في الأجل الطويل (أي أن آلية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج). ولكن قبل استخدام نموذج ARDL في تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النماذج المستخدمة في التحليل وخلوها من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة. كما يتضح من الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول (5):

Table (5): Diagnostic Tests results:

| Diagnostic Tests | Tests used | F-statistic (Prob.) |
|---------------------|----------------------------------|--------------------------|
| Heteroskedasticity | Breusch-Pagan-Godfrey | F(15, 12) 1.3221 (0.317) |
| Serial Correlation | Breusch-Godfrey LM test. | F(2, 10) 2.3144 (0.149) |
| Normality | Jarque-Bera | 0.3625 (0.834) |
| Function Form | Ramsey RESET Test | F(1, 11) 0.1853 (0.675) |
| Autocorrelation | a. Correlogram-Q- statistics | No |
| | b. Correlogram Squared Residuals | No |
| Stability test | a. CUSUM | stability |
| | b. CUSUM of Squares | stability |
| R-squared | | 0.9844 |
| Adjusted R-squared | | 0.9649 |
| Durbin-Watson stat. | | 3.0458 |
| F-statistic (Prob.) | | 50.493 (0.000)*** |

وفي هذا الصدد اشارت الاختبارات التشخيصية إلى خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنموذج). بالإضافة إلى خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها (عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن)، نظراً لوقوع الشكل البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM of Squares)

داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%. وبالتالي هناك استقرارا وانسجاما في النموذج المستخدم بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

بالإضافة إلى الإحصاءات العامة والتي توضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل (\bar{R}^2) والتي تعادل 98.44%، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للنموذج. أي أن السياسة المالية وباقي المتغيرات الضابطة تُفسر مجتمعة 98.44% من ظاهرة الركود التضخمي، أما باقي النسبة فترجع إلى الخطأ العشوائي، الذي يرجع إلى أخطاء القياس ومتغيرات أخرى لم يتم إدراجها بالنموذج. كذلك جاءت قيمة اختبار درين-واطسون ($DW-stat$) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية وهي 2 وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي من الدرجة الأولى. كما يشير اختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى 1%.

وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحيّة استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، كما بالجدول (6) التالي.

Table (6): Stagnant inflation and fiscal policy in Egypt:

Dependent variable: Stagnant inflation & Unemployment & Inflation

Method: ARDL with HAC standard errors

Model selection method: Schwarz criterion (SIC)

| | Regression (1) Stagnant inflation | Model (2) Unemployment | Model (3) Inflation |
|---|--------------------------------------|---------------------------|------------------------|
| Long-run coefficients: | | | |
| <i>Fiscal policy (FP)</i> | -3.549 [-4.809]*** | -2.875 [-5.407]*** | -2.360 [-2.554]** |
| <i>FDI, net inflows (FDI)</i> | -0.785 [-3.174]*** | -0.450 [-2.338]** | -0.312 [-1.145] |
| <i>Trade openness (TO)</i> | -1.595 [-2.648]** | -0.005 [-0.020] | -1.311 [-2.816]** |
| <i>Trade openness Square (TO²)</i> | 0.017 [2.870]** | -0.002 [-0.822] | 0.018 [3.871]*** |
| <i>Domestic credit (DC)</i> | -0.685 [-10.36]** | -0.440 [-6.532]*** | -0.404 [-4.397]*** |
| <i>Money supply (M₃)</i> | 0.883 [5.612]*** | 0.695 [5.114]*** | 0.118 [2.528]** |
| <i>Real exchange rate (ER)</i> | -0.976 [-4.139]*** | -0.733 [-8.492]*** | -0.150 [-1.062] |
| <i>Interest rate (IR)</i> | 0.386 [2.580]** | 0.368 [3.356]** | 0.802 [2.237]** |
| <i>Constant</i> | 14.69 [0.857] | -20.70 [-2.409]** | 29.77 [2.478]** |
| Error correction coefficient: | | | |
| ECM(-1) | -0.912 [-23.34]*** | -0.921 [-10.88]*** | -0.888(-28.652)*** |
| Short-run coefficients | | | |
| <i>Stagnant inflation (-1)</i> | -0.912 [-7.374]*** | | |
| <i>Unemployment (-1)</i> | | -0.921(-5.670)*** | |
| <i>Inflation (-1)</i> | | | -0.888 [-7.010]*** |
| <i>Fiscal policy (-1)</i> | -3.236 [-5.303]*** | -2.648 [-6.249]*** | -2.095 [-2.880]** |
| <i>FDI, net inflows (FDI)</i> | -0.716 [-3.629]*** | -0.414 [-2.865]** | -0.277 [-1.118] |
| <i>Trade openness (TO)</i> | -1.455 [-3.252]*** | -0.005 [-0.021] | -1.163 [-3.547]*** |

| | Regression (1) | Model (2) | Model (3) |
|---------------------------|--------------------|--------------------|--------------------|
| | Stagnant inflation | Unemployment | Inflation |
| Trade openness (TO^2) | 0.015 [3.626]*** | -0.002 [-0.794] | 0.016 [5.433]*** |
| Domestic credit (DC) | -0.624 [-8.314]*** | -0.405 [-6.517]*** | -0.358 [-5.123]*** |
| Money supply (M_3) | 0.805 [6.263]*** | 0.640 [5.779]*** | 0.105 [2.861]** |
| Real exchange rate (ER) | -0.890 [-6.002]*** | -0.675 [-6.126]*** | -0.133 [-1.197] |
| Interest rate (IR) | 0.352 [2.439]** | 0.339 [3.885]*** | 0.712 [2.542]** |
| Constant | 13.39 [0.884] | -19.07 [-2.537]** | ٢٦.42 [2.830]** |

Note: – ***, ** indicate significance at 1% and 5% respectively.

وهنا يتضح من الانحدار (1) بالجدول (6) وجود تأثير سلبي للمؤشر المركب للسياسة المالية على الركود التضخمي في مصر في الأجلين الطويل والقصير. فطبقاً لمعامل الانحدار، يؤدي التوسع في استخدام أدوات السياسة المالية بدرجة واحدة إلى انخفاض معدل الركود التضخمي بمقدار 3.549% في الأجل الطويل، 3.236% في الأجل القصير. وتتفق هذه النتيجة بذلك مع فرضية الدراسة والإشارات المتوقعة ومصفوفة الارتباط. فالسياسة المالية تُعد أحد الأدوات الرئيسية التي اقترحها رائد علم الاقتصاد "كينز" لمعالجة الأزمات الاقتصادية وخاصة التضخم أو البطالة. فمن خلال هذه السياسة المالية تستخدم الحكومة المصرية أدواتها المتاحة من نفقات وإيرادات عامة لزيادة أو خفض الطلب الكلي حسب الظروف الاقتصادية وذلك لتحقيق نوعاً من الاستقرار الاقتصادي. كما يُعد من معاملات الانحدار أن للسياسة المالية تأثير كبير في خفض مستوي الركود التضخمي بمصر، فاتجاه الحكومة لإتباع سياسية مالية انكماشية من خلال خفض مستوي الإنفاق العام، وزيادة مستوي الإيراد العام، وبالتالي خفض مستوي العجز كنسبة من إجمالي الناتج سوف يؤدي إلى خفض مستوي الركود التضخمي بنسبة 3.55% في المتوسط. ولتفكيك الأثر ننقل للانحدار (2) الخاص بأثر السياسة المالية على معدل البطالة فقط، والانحدار (3) والخاص بأثر السياسة المالية على معدل التضخم فقط. والذي نكتشف منهما أن للسياسة المالية دور كبير في خفض معدلات البطالة والتضخم في مصر، كما أن تأثير السياسة المالية على خفض معدلات البطالة أكبر نسبياً من قدرتها على خفض معدلات التضخم.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ نجد أن نتائجها متفقة مع النظرية الاقتصادية ومصفوفة الارتباط أيضاً، ففي الانحدار (1) نجد تأثير سلبي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، والتنمية المالية، وسعر الصرف على الركود التضخمي في مصر؛ فزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي لزيادة مستويات الإنتاج. كذلك يؤدي الانفتاح التجاري (في حالة إذا كان شروط التبادل التجاري في صالح الدولة) إلى فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة مما يدفع عمليات الإنتاج والنمو، كما يمكن من الحصول على المعدات الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للإنتاج من الخارج. كذلك يؤدي زيادة مستوي التنمية المالية إلى زيادة مستوي الإقراض المقدم للقطاع الخاص، يُسهم في

زيادة المشاريع الاقتصادية وزيادة الإنتاج، كل تلك العوامل تدفع لتوفير المزيد من فرص العمل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة، هذا بالإضافة إلى توفير عرض السلع والخدمات بالسوق، وبالتالي انخفاض مستويات الأسعار.

وتقدر الإشارة أن علاقة الانفتاح التجاري بالركود التضخمي علاقة غير خطية، حيث تأخذ شكل حرف U، كما أن نقطة الانقلاب أو النهاية الصغرى تعادل 48.3%. مما يُشير لأن شروط التبادل التجاري الحالية في غير صالح مصر. وبالتالي في حالة الانفتاح التجاري المنخفض يكون تأثيره سلبي على الركود التضخمي. ولكن يتحول تأثيره إلى إيجابي في حالة زيادة مستوى التجارة الخارجية فوق 48.3% من إجمالي الناتج المحلي. وفي المقابل نجد تأثير إيجابي للمعرض النقدي، وسعر الفائدة الحقيقي على الركود التضخمي، وهو أمر متوقع، فزيادة المعرض النقدي يعني بالتبعية زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة مستوى التضخم، كما أن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، يقلل من مستويات الاستثمار، وبالتالي يقلل من فرص العمل المتاحة، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، والذي ينعكس مستقبلاً في زيادة معدلات التضخم، لعدم قدرة الإنتاج الحالي لاستيعاب الطلب الكلي، وخاصة مع الزيادة السكانية.

وبالنسبة لنتائج الأجل القصير فلم تختلف عن نتائج الأجل الطويل، وإن كان تأثير الأجل القصير أقل نسبياً، مما يدل على كافة المتغيرات الضابطة تُحدث تغييرات هيكلية في الاقتصاد يظهر أثرها بوضوح على المدى الطويل. وأخيراً يتضح أن معامل تصحيح الخطأ (-1) ECM جاء معنوياً وسالباً، مما يدل على أن آلية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، أي هناك استقرار في العلاقة بين الأجلين القصير والطويل.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

سعي البحث لإثبات صحة الفرض التالي:

هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين السياسة المالية والركود التضخمي في مصر؟

وتبين من التحليل القياسي صحة الفرض البحث، حيث تبين وجود أثر ديناميكي طويل الأجل للسياسة المالية على الركود التضخمي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠). وباستخدام أسلوب التكامل المشترك المبني على منهج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتوصل البحث إلى وجود تأثير سلبي كبير للسياسة المالية على الركود التضخمي بمصر في الأجلين الطويل والقصير، فاتجاه الدولة إلى دعم استخدام أدوات السياسة المالية كالإفناق العام والإيراد العام والضرائب سيؤدي لإنخفاض الركود التضخمي _ والمتمثل في كل من معدل البطالة ومعدل التضخم ٣.٥%، كما أن تأثير السياسة المالية على البطالة أكبر نسبياً في الأجل الطويل

٣.٢% في الأجل القصير من التضخم، وأخيراً أظهر البحث تأثير عدد من المتغيرات على الركود التضخمي بخلاف السياسة المالية والتي يجب أخذها في الإعتبار مثل الاستثمار الأجنبي المباشر والإئتمان الموجه للقطاع الخاص والإئتمان التجاري وسعر الصرف؛ والذي يكون لهم نفس التأثير السلبي على الركود التضخمي.

ثانياً: التوصيات:

- ١- زيادة تنوع مصادر الإيرادات العامة، وعدم الإعتماد بصفة أساسية علي الضرائب والتي تزيد نسبة مساهمتها من إجمالي الإيراد العام عن ٧٥,٥% في عام ٢٠٢٠/١٩.
- ٢- زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، وذلك للحد من التهرب الضريبي، والذي يسبب خسائر كبيرة للاقتصاد المصري.
- ٣- زيادة التدريب والتأهيل للقائمين علي تحصيل الضرائب، ومعرفة كافة مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة علاجها.
- ٤- تنوع مصادر الإيرادات الضريبية وعدم الاعتماد علي الضرائب المباشرة بصفة أساسية والتي تشكل في المتوسط نحو ٤٦,٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية
- ٥- ضرورة سعي الحكومة المصرية الى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال وضع السياسات المالية لتجنب الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادي لديها.
- ٦- ضرورة اتباع السياسات الاقتصادية الكفيلة بالقضاء على الاختلال في عملية النمو بين قطاعات الاقتصاد القومي بما يسهم في زيادة انتاجية القطاعات السلعية وزيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات، بما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التوسع في حجم الواردات، وتشجيع الصادرات وتوسيع قاعدتها بما يساهم في زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلي رفع القوة الشرائية للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وخفض من حجم المديونية الخارجية.
- ٧- قيام الحكومة المصرية بوضع قوانين تشجع على جذب مناخ الاستثمار بغرض تنمية القطاعات الاقتصادية لديها.
- ٨- تشجع الحكومة المصرية دور الرقابة للحد من الفساد المالي والإداري.
- ٩- العمل علي ترشيد الإنفاق العام وتنمية الموارد من خلال الاهتمام برسم سياسة اقتصادية واعية تكفل تنوع مصادر الدخل القومي، وذلك للحد من عجز الموازنة.
- ١٠- القيام بإعداد خطة قومية شاملة للقطاعات والمحافظات التي تحددتها استراتيجية التنمية واعداد قوائم بالأنشطة والمشروعات والمناطق الجاذبة لرأس المال من أجل تحقيق هذه التنمية الاقتصادية.
- ١١- تحقيق التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والحد من التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. إبراهيم علي عبد الله، أنور العجارمة: مبادئ المالية العامة، (عمان: دار الصفاء للطباعة، ٢٠٠٠).
٢. أحمد محمد محمد صدقي خليفة، تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥).
٣. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٤. تقارير البنك المركزي المصري، سنوات مختلفة.
٥. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، سنوات مختلفة.
٦. بوشهو لز، توبج، أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين، ترجمة: نزيرة الأفندي وعزة الحسيني، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٦).
٧. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط١، ١٩٩٧).
٨. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، (الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٣).
٩. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة اسلامية، (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ١٩٩٦).
١٠. حمدية زهران، التنمية الاقتصادية، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٢).
١١. خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، (الكويت: شركة كاظمة للطباعة والترجمة والتوزيع، ١٩٩٢).
١٢. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (١٩٩٠-٢٠٠٤)، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦).
١٣. رامى حسنى محفوظ الازهرى، دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١١).
١٤. سلوى سليمان، السياسة الاقتصادية، (الكويت: وكالة المطبوعات، الطبعة الأولى، ١٩٩٣).
١٥. سهير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٦. سوزي عدلي ناشد، الوجيزة المالية العامة، (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٠).

١٧. شيبى عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٠.
١٨. صالح الروبلي، اقتصاديات المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨)، ص ص ١١٧ - ١١٨.
١٩. طارق الحاج، المالية العامة، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).
٢٠. العبادي عبد الناصر وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، بدون معلومات.
٢١. عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (الأسكندرية: مطبعة الرشاد، ب.ت)
٢٢. عبد الرحمن يسرى، تطور الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٧.
٢٣. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٩).
٢٤. عبد المنعم فوزي، المالية والسياسة المالية، (بيروت: دار النهضة، ١٩٩١).
٢٥. عبيد علي أحمد الحجازي، مصادر التمويل مع شرح لمصدر القروض، (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٠).
٢٦. علي لطفي، أصول المالية العامة، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٧).
٢٧. كمال حشيش، أصول المالية العامة، (الأسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٩٤).
٢٨. محمد المهاني، خالد الخطيب الحبشي، المالية العامة والتشريع الجبائي، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.
٢٩. محمد عبد البديع، الاعفاءات الضريبية والتراكم الرأسمالي في مصر في الفترة من ١٩٨٤ : ١٩٩٤، المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، نوفمبر، ١٩٩٥.
٣٠. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الإقتصادية، (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة، ٢٠٠٧).
٣١. محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي، (الأسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤).
٣٢. محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، (عمان: دار الميسرة، ٢٠٠٠).

٣٣. ناصر مراد، دور الدولة في ظل العولمة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، مجلة الاقتصادي، عدد ٧، ٢٠١٢.
٣٤. نايهانز جورج، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧).
٣٥. وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Philip . A. klein, "**the Management of Market**", Oriented Economics A Comparative Perspective Wadswor the Publishing company, Belmont, California, 1993.
- JOHNSON, Harry Gordon, "**On Economic and society**", Chicago, University of Chicago, Bress, 1995.
- Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, Beverly Helis, London, 1990.

الملحق:

جدول (A): وصف متغيرات الدراسة

| المصدر | التوصيف | البيانات |
|-----------------------|---|---------------------------|
| (WBI) | معدل الركود التضخمي؛ وهو مجموع كل من معدل البطالة (% إجمالي القوى العاملة) والتضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا). | <i>Stagnant inflation</i> |
| وزارة المالية و (CBE) | السياسة المالية؛ وهو مؤشر مركب من كل من مؤشر عجز الموازنة (% من إجمالي الناتج المحلي)، والإيرادات الضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي)، والدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)، والإيراد العام (% من إجمالي الناتج المحلي). | <i>fiscal policy</i> |
| (WBI) | الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ وهو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المئة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. | <i>FDI, net inflows</i> |
| (WBI) | الانفتاح التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ وهي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. | <i>Trade openness</i> |
| (WBI) | الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ وهي الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض ومشتريات الأوراق المالية غير النقدية والائتمانيات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. | <i>Domestic credit</i> |
| (WBI) | المعرض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)؛ هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية. | <i>Money supply</i> |
| (CBE) | سعر الصرف الفعلي الحقيقي؛ هو سعر الصرف الفعلي الاسمي (مقياس لقيمة العملة مقابل متوسط مرجح لعدة عملات أجنبية) مقسوماً على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر التكاليف | <i>Real exchange</i> |
| (CBE) | سعر الفائدة الحقيقي؛ هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي. | <i>interest rate</i> |

ملحوظة: - (WBI)؛ قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي.

- (CBE)؛ البنك المركزي المصري.